الفارس: مؤتمر «المواطنة وتحديات العصر» رسالة حب وولاء للكويت 6

## الفضل وزع ورد «الفالنتاين» الأحمر على مقاعد النواب والوزراء.. والأمانة العامة أخرجتها

# «الأمة» يكلف «التشريعية» بالتحقيق في تزوير مضبطة جلسة «طلب الحيازات الزراعية»

ربيع سكر

الغانم يترأس الجلسة

جانب من قاعة عبد الله السالم

- المويزري: لنترك للتشريعية التحقيق في نقل الحيازات من لجنة الأموال إلى الزراعة والتلاعب في المضبطة
- جلسة المجلس استكملت مناقشة الخطاب الأميري ورفعت حصانة 4 نواب في قضية دخول المجلس
- الوزير العزب: تعديل الدستور يحتاج الرجوع للمقام السامي.. ومستعدون لمناقشة خور عبدالله.. والمتوقع جلسة سرية.. ولم يصلنا شيء عن مناقشة الإيداعات
- تكليف «الظواهر» دراسة المخدرات والغش والرشوة.. والموافقة على طلب «الخارجية البرلمانية» بعقد جلسات حوارية لمناقشة القضايا الإقليمية

وافق مجلس الامة في جلسته العادية أمس على تكليف رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب محمد الدلال بالتحقيق في شبهة تزوير في مضبطة جلسة مجلس الامة الماضية بناء على طلب رئيس المجلس مرزوق الغانم. وقال الغانم أثناء الجلسة انه «اثناء تواجدي في مهمة رسمية خارج البلاد قبل ايام ارسلت مضابط الجلسات الماضية الى اعضاء المجلس» مشيرا الى ان المضابط وفقا للائحة الداخلية للمجلس «يجب ان تنقل ما حدث في الجلسة بالضبط». واضاف «يحق لي كرئيس للمجلس الشطب ولكن لا يحق للرئيس ولا لغيره تغيير الكلام « مبينا ان المضبطة احتوت على تغيير في كلامي اثناء النقاش مع النائب شعيب المويزري بتغيير رقم الاعضاء الحضور الذين صوتوا على تكليف لجنة شؤون الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية من 54 الى 53 بخلاف حقيقة الامر.

واوضح انه عند مواجهة الامين العام المساعد للموظف المسؤول عن هذا الامر ابلغه الموظف بأنه غير الرقم في المضبطة مؤكدا ان «ما قيل من تبرير لهذا التغيير غير مقبول بالنسبة لي فأحلت الموظف الى التحقيق». وذكر الغانم ان «الخطورة في هذا الامر ان تكون هناك شبهة تعمد او تحريض لاسيما وان التغيير جاء دون امر من المسؤول المباشر او الامين العام او رئيس المجلس».

ووافق مجلس الامة في جلسته العادية أمس على طلبات النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن الاعضاء احمد نبيل الفضل والدكتور جمعان الحربش والدكتور وليد الطبطبائي ومحمد المطير. ووافق المجلس على طلبين للنيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب الفضل في قضيتي جنح مباحث الكترونية. كما وافق المجلس على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النواب الحربش والطبطبائي والمطير في قضية جنايات مباحث.

و أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح حرص الوزارة على مواجهة انتشار ظاهرتي تعاطي المخدرات في السجون والرشوة والسعي لتطهير البلاد من هذه الافات. وقال الشيخ خالد الجراح في جلسة مجلس الامة العادية ان «قضية المخدرات والمشاكل التي تعج بها السجون تعد قضية عالمية وليس فقط في دولة الكويت والوزارة بصدد التطهير من هذه الافات».

واكد ان هذه الظواهر تحتاج الى تضافر الجهود والتعاون من جميع الاطراف المعنية بما فيها مجلس الامة وليس فقط وزارة الداخلية للحد منها وحلها نهائيا. وتعهد وزير الداخلية بقطع كافة الاتصالات داخل السجون للمساهمة في مكافحة تجارة المخدرات مشيرا الى ان الوزارة بصدد استخدام اساليب حديثة لقطع هذه الاتصالات من خارج السجون.

وقال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب ان تعديل الدستور الكويتي يحتاج الى تأييد الرأي العام والرجوع الى المقام السامي في هذا الشأن. جاء ذلك في تصريح للعزب للصحافيين ردا على سؤال عن رأي الحكومة بمطالبة بعض النواب بتعديل الدستور الكويتي اثناء نقاشهم في جلسة مجلس الامة العادية الخطاب الاميري الذي افتتح به دور الانعقاد الاول للفصل التشريعي ال15.

وذكر العزب ان «تعديل الدستور ليس بالامر الهين والبسيط فهو يحتاج الى رأي عام والرجوع الى المقام السامي وموافقات كثيرة».

واضاف «نحن نحترم مطالبات البعض برأيه الشخصي ولكن تعديل الدستور ليس بالامر الهين ولا يمكن ان يكون حديث عابر فهو يحتاج الى الية عميقة ومعمقة ويكون الشعب الكويتي هو الرقيب عليها».

وفيما يتعلق بالطلب المقدم من عدد من النواب لمناقشة ما يسمى بقضية «الايداعات المليونية» اوضح ان «الحكومة الى الان لم تطلع على اي طلب بهذا الشأن وما سمعناه كان عبر وسائل الاعلام» مشيرا الى ان الحكومة ستقرر موقفها عند اطلاعها على الطلب النيابي في هذا الشأن.

ووافق مجلس الامة في جلسته العادية على عدد من الرسائل الواردة في حين تلا امين عام المجلس علام الكندري رسالة من سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء المجلس على تهنئتهم بمناسبة الذكرى ال11 لتولي سموه ولاية العهد.

ووافق المجلس على رسالة واردة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها احالة اقتراحين بقانونين بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج الى لجنة شؤون المرأة والاسرة للاختصاص استنادا الى نص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الظواهر السلبية يطلب فيها من المجلس الموافقة على تكليف اللجنة بدراسة انتشار ظواهر تعاطي المخدرات وتفشي الرشوة والغش في المدارس والجامعات وسبل علاجها كلها.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية يطلب فيها العرض على المجلس للموافقة على قيام اللجنة بعقد جلسات حوارية مع المختصين والاعلاميين من مؤسسات المجتمع المدني ليتمكن المجلس من متابعة مسؤولياته بالتعاون مع السلطة التنفيذية.

كما وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية يطلب فيها من المجلس الموافقة على تمديد عمل اللجنة لتقديم تقريرها عن قضية تطاير الحصى لمدة شهرين اعتبارا من 27 فبراير الجاري حتى تاريخ انتهاء التكليف.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة مشتركة بين لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لدراسة مشروع القانون بتعديل احكام مرسوم بقانون في شأن الخدمة المدنية.

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة مجلس الامة العادية على ان تستكمل اليوم.

ودارت أحداث الجلسة كالتالي:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس اليوم مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، حيث كان الحضور وزير واحد و10 نواب ، والنواب الحضور في القاعة اثناء رفع الجلسة: مرزوق الغانم، صالح عاشور، صفاء الهاشم، مبارك الحريص، مرزوق الخليفة، عبد الله الرومي، سعدون حماد، رياض العدساني،، خليل الصالح، يوسف الفضالة، والوزير محمد الجبري.

وأحضر النائب احمد نبيل الفضل معه إلى مجلس الأمة كرتونتين مليئتين بالورد الأحمر حيث وضعت على مقاعد النواب والوزراء في قاعة عبدالله السالم ويأتي ذلك تزامنا مع عيد الحب (الفالنتاين) الذي يصادف اليوم 14 فبراير.

لكن الأمانة العامة لمجلس الأمة رفعت هذا الورد من المقاعد، واخرجته الى خارج القاعة.

وافتتح الرئيس الغانم الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء واعتذر عن عدم الحضور الى جلسة اليوم: عسكر العنزي، خالد العتيبي، علي الدقباسي، عودة العودة، وليد الطبطبائي.

وتلا الامين العام يتلو مرسوم استقالة وزير الاعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح. ومرسوم تعيين الوزير الشيخ محمد العبد الله وزيرا للاعلام بالوكالة وتعيين خالد الروضان وزيرا للشباب بالوكالة

والمجلس ينتقل الى التصديق علي المضابط ذات الأرقام التالية:

(1365/أ) بتاريخ 2017/1/31م.

(1365/ب) بتاريخ 2017/2/1م.

(1366) بتاريخ 2017/2/2م.

(خاصة).

وقال الرئيس الغانم: اريد ان احيط المجلس علما بحادثة حصلت واعتبر ان هذا امر خطير وغير مقبول والحادثة كالتالي اثناء الجلسة الماضية وعند نقل الحيازات الزراعية من لجنة الاموال العامة الى لجنة الزراعة وبالخطأ اعلنت ان الموافقة 27 من حضور 54 بينما كان الحضور 53 وهذا خطأ وارد ويصحح.. ولكن اثناء سفري في مهمة رسمية ارسلت المضابط الى الاعضاء وتم تغيير الرقم من 52 الى 53 والاخ بدر شيشتري اخبرني وهو في مكتبي بان المضبطه صار فيها تغيير وطلبت الامين العام والامين العام المساعد واستدعوا الموظف واكد انه قام بتغيير المضبطه واحلت الموظف للتحقيق والخطورة ان يكون هناك شبه تعمد من قبل الموظف لوضع الرئاسة في موقف محرج.. مهما كان الخلاف نظل إخوة لكن أن يتم تغيير المضبطة دون أمر مباشر فهذا أمر غير مقبول.. ولا احد يلومني اذا كان في راسي عده علامات استفهام لان هذا الامر وقع اثناء سفري، واطلب من المجلس ان يكون لرئيس اللجنة التشريعية والقانونية محمد الدلال الاشراف علي هذا التحقيق.. ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

وقال شعيب المويزري: نبي نعرف ما قصدك من يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.. نبي نعرف هل تشك باحد معين.. والاولى كوننا مجلسا رقابيا وتشريعيا ان نراقب انفسنا اولا وانت رئيس لمجلس الامة وليس رئيسا للنواب فقط واتمني ان يحال الامر برمته للتحقيق فيما يخص اعلانك بالخطأ كما تقول بالنسبه لرقم الحضور 54، وايضا انت الغيت كلمة وجهتها الى شخصي عندما قلت انت عايش في فيلم.. وابي اعرف ليش شلتها ويجب ان يوجه توجيه التهمة للموظف بالتزوير في محرر رسمي.

وقال الغانم: فيه شبه تعمد يكشفها التحقيق ومن باب الشفافية يكون رئيس اللجنة التشريعية مشرفا علي التحقيق، وشطبت كلامك لانه من باب العدالة انت ما كان معك ميكرفون بينما انا اتحدث في الميكرفون ولي الحق ان اشطب اي كلام غير لائق.

وقال حمدان العازمي: اعتب علي الاخوان في لجنة حماية الاموال العامة فنحن زملاء لهم في لجنة الزراعة البرلمانية وقرار المحلس اقوي من قرار الرئيس والمجلس قرر احالة الحيازات الى اللجنة الزراعية، فلماذا التشكيك في النوايا من يريد الحضور الى اللجنة الزراعية وحضور التحقيقات حياه ولا نقبل بالمزايدة وكان ما احد حريص علي المال العام الا الاخوان في لجنة حماية المال العام.. وايضا لا نقبل التشكيك في الامانة العامة لمجلس الامة.. موضوع الحيازات سيحال الى النيابة

تصويت النواب والوزراء